

الأبعاد الاجتماعية للجريمة الإلكترونية في المواقع الإلكترونية: تحليل مضمون بعض الصحف الإلكترونية في المملكة العربية السعودية

Social Consequences of Cybercrime in Websites: Content Analysis of Some Electronic Newspapers in the Kingdom of Saudi Arabia

网站网络犯罪的社会层面：对沙特阿拉伯王国部分电子报纸内容的分析

الدكتور/ جعفر بن محمد بن ذيب ابن شفلوت

الأستاذ المشارك بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

jshafout@nauss.edu.sa

تاريخ تسلّم البحث : 2024/8/21

تاريخ قبول البحث : 2024/8/29

الملخص

هدفت الدراسة التعرف إلى الأبعاد الاجتماعية للجريمة الإلكترونية في المواقع الإلكترونية من خلال الصحف الإلكترونية في المملكة العربية السعودية، وتمثلت هذه الأبعاد في كل من (البعد الاجتماعي، البعد النفسي، البعد الاقتصادي)، وقد تم استخدام المنهج الوصفي لملاءمته أغراض الدراسة، وتم اختيار عينة الدراسة بالطريقة العمدية من إصدارات صحيفتي الوطن وسبق الإلكترونية وبواقع (24) عددًا لكل فئة وبواقع (8) أعداد في الشهر ولمدة ثلاثة أشهر من العام 2024، وتم الاعتماد على استمارة تحليل المضمون لجمع البيانات، حيث أظهرت نتائج الدراسة وجود أبعاد اجتماعية للجريمة الإلكترونية متمثلة في كل من (البعد الاجتماعي، والبعد النفسي، والبعد الاقتصادي) في المواقع الإلكترونية في المملكة العربية السعودية، وكان أبرز الفئات الفرعية للبعد الاجتماعي الناتج عن الجريمة الإلكترونية هي (العزلة الاجتماعية، والتأثير على الأمن المجتمعي)، أما أبرز الفئات الفرعية للبعد النفسي الناتج عن الجريمة الإلكترونية هي (اضطراب النوم، والخوف من الآخرين)، وكان أبرز الفئات الفرعية للبعد الاقتصادي الناتج عن الجريمة الإلكترونية هي (التعرض للنصب والاحتيال، والابتزاز المالي). وأوصت الدراسة بضرورة تنظيم حملات توعية على مستوى المجتمع السعودي ليتعرف الأفراد على خطورة الجرائم الإلكترونية وطرق الوقاية منها.

الكلمات المفتاحية: الأبعاد الاجتماعية، الجريمة الإلكترونية، المواقع الإلكترونية، الصحف الإلكترونية.

Abstract

The study aimed to identify the social consequences of cybercrime in websites through electronic newspapers in the Kingdom of Saudi Arabia. These dimensions were represented in each of (the social dimension, the psychological dimension, and the economic dimension). The descriptive approach was used to suit the purposes of the study. The study sample was selected intentionally from the publications of Al-Watan and Sabq electronic newspapers, with (24) issues for each category and (8) issues per month for a period of three months in the year 2024. The content analysis form was relied upon to collect data.

The study results showed the existence of social consequences of cybercrime represented in each of (the social dimension, the psychological dimension, and the economic dimension) in websites in the Kingdom of Saudi Arabia.

The most prominent subcategories of the social dimension resulting from cybercrime were (social isolation, and impact on community security), while the most prominent subcategories of the psychological dimension resulting from cybercrime were (sleep disturbance, and fear of others), and the most prominent subcategories of the economic dimension resulting from cybercrime were (exposure to fraud and financial extortion).

The study recommended the need to organize awareness campaigns at the Saudi society level so that individuals can learn about the of cybercrimes dangers and ways to prevent them.

Keywords: Social Consequences, Cybercrime, Websites, Electronic Newspapers.

المقدمة:

تعد المواقع الإلكترونية من بين التطورات الأكثر تأثيرًا في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اليوم، حيث يعرف كابلان وهاينلين (2010) Kaplan and Haenlein المواقع الإلكترونية بأنها "مجموعة من التطبيقات المستندة إلى الإنترنت والمبنية على أيديولوجية وتكنولوجيا الويب 2.0 والتي تمكن المستخدم من إنشاء المحتوى وتعديله"، ويستمر عدد الأشخاص على المواقع الإلكترونية في الازدياد

والذي يمكن أن يؤدي إلى تغييرات هائلة في حياة كل الناس؛ وقد أصبح الاستخدام اليومي للمواقع الإلكترونية هو الوضع الطبيعي الجديد الآن. وفقاً لسوهانا وموكتا (2016) Sohana & Moukta، أدى التطور في مجال تكنولوجيا المعلومات إلى ثورة في الاتصالات، أو ما يشير إليه البعض باسم "انفجار الاتصالات". في عصر العولمة، وقد وضعت المواقع الإلكترونية نفسها كمحرك رئيسي لانتشار المعلومات لأنه من خلال هذه التكنولوجيا، تم إلغاء جميع الحدود التي تفصل المعلومات، فقد ذكر أندرسون وتايلور Anderson and Still (2013) أن العولمة هي العملية التي توسع الشبكات والاعتماد المتبادل بين مجتمع وآخر، ومع تواصل الدول وتفاعلها، تتشكل الروابط الاجتماعية والاقتصادية، حيث تلعب المواقع الإلكترونية دوراً رئيسياً في بقائها وازدهارها.

وفي ضوء ذلك الانفتاح الباهر للتواصل ما بين الأفراد، مع إمكانية نشر الكثير من المعلومات الشخصية عبر المواقع الإلكترونية، فإن ذلك يرافقه بعض التحديات مثل انتشار الجريمة الإلكترونية، حيث تشير الجريمة الإلكترونية إلى أي نشاط غير قانوني يتم تسهيله من خلال استخدام جهاز كمبيوتر أو جهاز متصل بالشبكة العنكبوتية. قد يشمل هذا النوع من الجرائم مجموعة واسعة من الأنشطة، مثل القرصنة والاحتيال على الكمبيوتر وسرقة الهوية والملاحقة الإلكترونية والمضايقة عبر الإنترنت وتوزيع البرامج الضارة، والتحرش الجنسي، والسرقية، والاحتيال، والتعدي على حقوق الملكية الفكرية (Hawdon, 2021).

ومن أكثر أنواع جرائم الموقع الإلكترونية شيوعاً القرصنة، وهي الوصول الوصول غير المصرح به إلى أنظمة الكمبيوتر أو الشبكات أو مواقع الويب، والاحتيال من خلال المواقع الإلكترونية، وهي استخدام التكنولوجيا لخداع الأفراد أو المنظمات لتحقيق مكاسب مالية، مثل عمليات الاحتيال بالتصيد والاحتيال على بطاقات الائتمان وسرقة الهوية، إضافة إلى نشر البرامج الضارة، وهي استخدام البرامج الضارة لإتلاف أو تعطيل أنظمة الكمبيوتر أو الشبكات أو الأجهزة، فضلاً عن جريمة الملاحقة الإلكترونية، وهي استخدام التكنولوجيا لمضايقة الأفراد أو تهديدهم، غالباً من خلال وسائل التواصل الاجتماعي أو منصات المواقع الإلكترونية الأخرى (Khweiled et al., 2021).

ويمكن اعتبار التنمر الإلكتروني عنصراً مهماً من عناصر الجريمة الإلكترونية، غالباً من خلال وسائل التواصل الاجتماعي أو منصات الإنترنت الأخرى، حيث تُعد الجرائم الإلكترونية مشكلة متنامية مع اعتماد المزيد من الأفراد والمنظمات على التكنولوجيا في أنشطتهم اليومية (Hawdon, 2021).

وفي ضوء تعريف الجرائم الإلكترونية فتاريخياً، كان من الصعب تعريف الجرائم الإلكترونية بدقة لأنها مفهوم معقد ومتطور يشمل مجموعة واسعة من الأنشطة غير القانونية التي تتم في المجال الرقمي، حيث تساهم عدة عوامل في صعوبة تحديد تعريف واحد مقبول عالمياً للجرائم الإلكترونية، نظراً لأن التكنولوجيا تتطور باستمرار، ومع ظهور تقنيات جديدة، تظهر أيضاً أساليب جديدة للجريمة والانحراف، وما قد يعتبر جريمة إلكترونية في الماضي قد لا يناسب التعريف اليوم، وتظهر أنواع جديدة من الجرائم الإلكترونية باستمرار (Al-Masalha et al., 2020).

وقد يأتي دور الصحف الإلكترونية من خلال دورها البارز في البيان وتوضيح الآثار التي يمكن أن تنجم عن الجرائم الإلكترونية والتي يمكن أن تستهدف الشباب مما يجعل الرسالة واضحة أكثر، حيث تساعد تقنيات الحياة الحديثة والمتمثلة في أجهزة الحواسيب

والهواتف الذكية في الحضور القوي ومتابعة الصحف الإلكترونية والتي باتت تلعب دوراً بارزاً في المجتمع وذلك على الجانب الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والعلمي، مع توضيح أهم المخاطر التي يمكن أن تواجه الشباب، إذ تعد الصحف الإلكترونية نوعاً من أنواع الصحافة، والتي تستخدم الوسائط الإلكترونية في نشر المادة الصحفية، وفي الآونة الأخيرة ظهر أغلبها نتيجة لاعتماد الصحافة الكلاسيكية تكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديث، لتحقيق الأداء الجيد ثم فتح المجال أكثر لانتشارها (Silva et a., 2022).

والفكرة الأساسية للصحافة الإلكترونية تقوم على توفير المادة الصحفية للأفراد، على إحدى شبكات الخدمات الإلكترونية الفورية، وذلك باستخدام تقنيات حديثة ظهرت كوليدها تكنولوجيا الاتصال، مبينة التحديات التي يمكن أن تواجهها الصحافة التقليدية، فيما تغيب هذه التحديات لديها (Sharma, 2021)، ولأغراض الدراسة الحالية، جاء دور الصحف الإلكترونية لإبراز الأبعاد الاجتماعية للجريمة الإلكترونية في المواقع الإلكترونية في المملكة العربية السعودية.

مشكلة الدراسة:

لاحظ الباحث من خلال البحث والتقصي، والتعرف إلى المشكلات التي يعاني منها الشباب (جيل الإنترنت) تعرضهم للكثير من المشكلات التي تواجههم خلال استخدامهم للمواقع الإلكترونية، والتي تلازم الشباب طيلة أوقاتهم، نظراً لسهولة استخدامها، وكثرة الاستخدام، فقد تمثلت تلك المواقع الإلكترونية في كل من مواقع التواصل الاجتماعي، ومواقع الاتصالات ومواقع الإعلانات، وجميعها معرض للاختراق والتعدي على الحرية الشخصية في ضوء الانفتاح الزائد الممارس في تلك المواقع.

كما تعرض الكثير من الشباب السعودي في الآونة الأخيرة من الذكور والإناث إلى الجرائم الإلكترونية التي أثرت عليهم سلباً، مثل التحرش الجنسي، أو السرقة، أو الاحتيال، أو التعدي على حقوق الملكية الفكرية، حيث بينت جريدة الوطن ارتفاع معدل الجرائم الإلكترونية والمعلوماتية في المملكة العربية السعودية إلى (67%) في المحاكم السعودية في العام 2023، مقارنة بالجرائم الإلكترونية في العام 2021، والذي بلغ (55%). وبلغ إجمالي عدد المتهمين في الجرائم الإلكترونية في العام الماضي (5439) متهماً في العام 2023.

ويفرض نظام مكافحة الجرائم الإلكترونية في المملكة العربية السعودية جملة من العقوبات على جرائم التشهير والوصول غير المشروع والاختراق بالحسب لمدة لا تتجاوز سنة واحدة أو بغرامة لا تتجاوز 500 ألف ريال بموجب المادة الثالثة من قانون الجرائم الإلكترونية.

و لقد عانى الكثير من أفراد المجتمع السعودي من مشكلات اجتماعية نتيجة للجريمة الإلكترونية في المواقع الإلكترونية، وظهر ذلك جلياً من خلال دراسة كل من (سلامة، 2023؛ محمد، 2021)، مما استدعى الباحث لإجراء الدراسة الحالية والتي تكشف عن الأبعاد الاجتماعية للجريمة الإلكترونية في المواقع الإلكترونية، والتي تتناولها بعض الصحف الإلكترونية في المملكة العربية السعودية.

سؤال الدراسة:

جاءت الدراسة الحالية لتجيب على التساؤل الرئيس للدراسة وهو: ما الأبعاد الاجتماعية للجريمة الإلكترونية في المواقع الإلكترونية التي تغطيها الصحف الإلكترونية في المملكة العربية السعودية.

هدف الدراسة:

تأتي الدراسة الحالية للكشف عن الأبعاد الاجتماعية للجريمة الإلكترونية في المواقع الإلكترونية التي تغطيها الصحف الإلكترونية في المملكة العربية السعودية.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة بجانبين هما:

الأهمية النظرية:

من المأمول أن تكون الدراسة الحالية مثابة مرجعٍ خاصٍ يعنى بالجرائم الإلكترونية وتبعاتها لدى الباحثين والدارسين، وأن تساعد الطلبة على بناء أطر نظرية لدراساتهم وأبحاثهم، كما أنه من الممكن أن تغني الدراسة الحالية المكتبة العربية التقليدية والمكتبة الإلكترونية بموضوعها الجديد، والذي يفيد العديد من الشرائح داخل المجتمع السعودي وخارجه.

الأهمية العملية:

من المأمول أن تفيد الدراسة الحالية أصحاب القرار وصناعه في تكثيف الجهود للعمل قدماً للحد من الجرائم الإلكترونية في ضوء تبعاتها التي يمكن أن تؤثر على الأفراد اجتماعياً ونفسياً واقتصادية، كما أنه من المأمول أن تفيد الدراسة الحالية العاملين في الصحافة الإلكترونية لتغطية الكثير من القضايا التي هم الشباب، وأن يكون موضوع الجرائم الإلكترونية واحداً منها، ويمكن أن تفيد الدراسة الحالية أصحاب القرار في المجال القانوني لاتخاذ أشد العقوبات فيمن تسول له نفسه أن يقوم بارتكاب الجرائم الإلكترونية بشتى أنواعها وأشكالها، واعتبار قضية اغتيال الشخصية من أهم جوانبها؛ كونها من القضايا التي يمكن أن تؤثر على الأفراد بشكل مباشر، وتحد من نشاطاتهم الاجتماعية والاقتصادية.

مصطلحات الدراسة:

الجريمة الإلكترونية: تعرف الجريمة الإلكترونية على أنها جريمة استهداف ومحاولة استخدام جهاز كمبيوتر أو شبكة كمبيوتر أو جهاز متصل بالشبكة، يرتكب معظم جرائم الإنترنت من قبل اللصوص أو المتسللين الذين يتطلعون إلى كسب المال، وفي بعض الأحيان يكون الهدف من الجرائم الإلكترونية هو تدمير أجهزة الكمبيوتر لأسباب غير ربحية، وقد تكون هذه الأسباب سياسية أو شخصية (Phillips et al., 2022).

وتعرفها وزارة العدل الكويتية بأنها أي اعتداء على مصلحة يرى المشرع أنها جديرة بالحماية ويجرم الاعتداء عليها، فليس التجريم غاية في ذاته، وإنما هو مقرر حماية لأغراض وغايات أخرى، وهذه الأغراض وتلك الغايات تحقق مصلحة للمجتمع في إبقائه بعيداً عن الجريمة أو السعي إلى احتواء الجريمة (وزالة العدل الكويتية).

وتعد الجريمة الإلكترونية من بين الجرائم التي تباينت تسمياتها عبر المراحل الزمنية لتطورها التي ارتبطت بتقنية المعلومات، فقد اصطلح على تسميتها بداية بإساءة استخدام الكمبيوتر، ثم احتيال الكمبيوتر، فالجريمة الإلكترونية، وأخيراً السير كرايم (Sarkar & Shukla, 2023).

وتعرف الجريمة الإلكترونية، بأنها كل سلوك غير مشروع أو غير أخلاقي، أو غير مصرح به، يتعلق بالمعالجة الآلية للبيانات أو نقلها (Hawdon, 2021).

وتعرف إجرائياً لأغراض الدراسة الحالية بأنها كل سلوك غير قانوني يتم باستخدام الأجهزة الإلكترونية، ويحقق الجاني من خلالها مكاسب مادية، ويتم قياسها من خلال التكرارات والنسب المئوية التي تغطيها الصحف الإلكترونية في المملكة العربية السعودية.

المواقع الإلكترونية:

هي مجموعة من صفحات شبكة الاتصالات العنكبوتية (الويب) والتي تحتوي عادة على ارتباطات تشعبية لبعضها البعض ويتم إتاحتها عبر الإنترنت بواسطة فرد أو شركة أو مؤسسة تعليمية أو حكومة أو منظمة (Semeradova et al. 2020).

كما تعرف أيضاً بأنها صفحات ذات خدمة أو نشاط تجاري يعمل عبر صفحات شبكة الاتصالات العنكبوتية (الويب)، ويمكن إنشاء المواقع الإلكترونية وصيانتها بواسطة فرد أو مجموعة أو شركة أو مؤسسة لخدمة مجموعة متنوعة من الأغراض، وتعرف المواقع الإلكترونية باسم "التواجد على الويب" (Annis, 2014).

ومن بعض تعريفات المواقع الإلكترونية تُعرَّف بأنها مجرد مجموعات من ملفات لغة التي تغطي نفس الموضوع ويمكن الوصول إليها من خلال (HTML) (Villaespeasa & Stack, 2015).

الصحف الإلكترونية:

تعرف الصحيفة الإلكترونية بأنها شكل من أشكال الصحف التي يمكن الوصول إليها من خلال صفحة ويب (موقع إلكتروني) أو تطبيق، مما يسمح بالبحث السريع والموثوق، وتغطية الأخبار المباشرة، والميزات التفاعلية (Maritim, 2022).

وتعرف الصحف الإلكترونية إجرائياً لأغراض البحث الحالي بأنها الصحف الإلكترونية الصادرة من المملكة العربية السعودية، والتي تتمثل في صحيفتي الوطن، وسبق.

الإطار النظري

الجريمة الإلكترونية

تتميز الجريمة الإلكترونية بطبيعة خاصة تميزها عن غيرها من الجرائم التقليدية وذلك نتيجة ارتباطها بالحاسب الآلي، وتعد الجرائم الإلكترونية إفراداً ونتاجاً لتقنية المعلومات، وقد استدعت السياسة الجنائية الحديثة محاولة حصر خصائص الجريمة الإلكترونية والتي تتسم بلونٍ وطابعٍ

قانوني خاص يميزها عن غيرها من الجرائم سواء التقليدية منها أو المستحدثة بمجموعة من الخصائص، قد يتطابق بعضها مع خصائص طوائف أخرى من تلك الجرائم، وتعد أبرز خصائص الجرائم الإلكترونية إن الجريمة الإلكترونية ليست نوعاً قديماً من الجرائم في العالم، فهي تُعرّف بأنها أي نشاط إجرامي يحدث على أو عبر أجهزة الكمبيوتر أو الإنترنت أو أي تقنية أخرى معترف بها بموجب قانون تكنولوجيا المعلومات (Phillips et al., 2022)، وتعد الجريمة الإلكترونية أكثر الجرائم انتشاراً وتلعب دوراً مدمراً في المملكة العربية السعودية، ولا يتسبب المجرمون في خسائر فادحة للمجتمع والحكومة فحسب، بل إنهم قادرون أيضاً على إخفاء هويتهم إلى حد كبير، هناك عدد من الأنشطة غير القانونية التي يرتكبها مجرمون مهرة تقنياً عبر الإنترنت، وبتفسير أوسع، يمكن القول إن الجريمة الإلكترونية تشمل أي نشاط غير قانوني حيث يكون الكمبيوتر أو الإنترنت إما أداة أو هدفاً أو كليهما (Caneppele & Da Silva, 2022).

قد يتم تفسير مصطلح الجريمة الإلكترونية قضائياً في بعض الأحكام الصادرة عن المحاكم، ومع ذلك لم يتم تعريفه في أي قانون أو نظام أساسي، فالجريمة الإلكترونية هي شر لا يمكن السيطرة عليه ويستند إلى إساءة استخدام أجهزة الكمبيوتر في الحياة الحديثة، وإن استخدام الكمبيوتر والتكنولوجيا الأخرى المرتبطة به في الحياة اليومية ينمو بسرعة وأصبح حافزاً يسهل راحة المستخدم، وإنها وسيلة لا حدود لها ولا يمكن قياسها، مهما كانت منفعة الإنترنت لنا، فإن له جوانبه المظلمة أيضاً. فبعض الجرائم الإلكترونية الناشئة حديثاً هي المطاردة الإلكترونية والإرهاب الإلكتروني وانتحال البريد الإلكتروني وقرصنة البريد الإلكتروني والمواد الإباحية الإلكترونية، والتشهير الإلكتروني وما إلى ذلك، وقد تدرج بعض الجرائم التقليدية أيضاً ضمن فئة الجرائم الإلكترونية إذا ارتكبت من خلال وسيط الكمبيوتر أو الإنترنت (Sarkar & Shukla, 2023).

نطاق الجريمة الإلكترونية اجتماعياً:

الجريمة ظاهرة مترابطة اجتماعياً، ومهما حاولنا، فلن نتمكن من تجربة مجتمع خالٍ من الجريمة الإلكترونية، وبالمنعنى الفعلي، عندما لا نكون قادرين بعد على التحكم في معدل الجريمة إلى الحد الأدنى المرغوب في العالم الحقيقي، فكيف سيكون من الممكن الحد منها في العالم الافتراضي، حيث إن الجريمة أكثر زيفاً نسبياً، وأبدية وأقل قابلية للسيطرة من الناحية القانونية، ومع ذلك، مع مرور الوقت، تتغير طبيعة ونطاق وتعريف الجريمة في مجتمع معين، والمجتمع الخالي من الجريمة هو أسطورة ولا يمكن فصل الجريمة عن المجتمع، وبالتالي فإن طبيعة الجريمة تعتمد على طبيعة المجتمع. (Mohammed et al., 2023)

إن تعقيد المجتمع يحدد تعقيد الجريمة التي تتطور حوله، ولفهم الجريمة في المجتمع، فمن الضروري التحقق من جميع العوامل التي تؤثر وتساهم في الجريمة، ويحتاج الهيكل الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمجتمع إلى فهم الجريمة والوسائل التي قد تحد منها، وتؤخذ التدابير الوقائية والتصحيحية التي تتبناها الآلية للسيطرة على الجريمة والسلوك المنحرف في المجتمع في الاعتبار أيضاً في أثناء دراسة طبيعة ونطاق الجريمة. (Mauladi et al., 2022)

يؤدي تقدم التكنولوجيا إلى ظهور مشكلة اجتماعية واقتصادية وسياسية جديدة في المجتمع، وبدلاً من مساعدة الدولة في السيطرة على المشكلة، فقد خلقت وضعا معقداً جديداً يصعب فهمه، بل ويصعب تطبيق القانون الحالي لمواجهة الموقف، وإن آلية الدولة ليست مجهزة بمصادر ومعرفة كافية للتعامل مع الجريمة الحديثة، لقد حولت أجهزة الكمبيوتر المجتمع الحديث إلى ما هو أبعد من التوقعات في

العقود الثلاثة أو الأربعة الماضية. لقد جعلت الحياة مريحة، وساعدت أيضًا بشكل كبير أفسانًا مختلفة من العالم على التقارب اجتماعيًا واقتصاديًا وثقافيًا (Sharma et al., 2023)، ولقد جعلت تكنولوجيا الكمبيوتر أنه من الممكن الوصول إلى جميع أنحاء العالم في أثناء الجلوس في غرفة، وقد وضعت التكنولوجيا الحديثة حدًا لحواجز الزمان والمكان، ومع ذلك، وعلى الرغم من المزايا الرائعة لامتلاك أجهزة الكمبيوتر اليوم، فقد تم إنشاء القوانين الخاصة بالجرائم الإلكترونية لتحسين استخدام أجهزة الكمبيوتر والالتزام بالأخلاق تجاه ذلك (Mauladi et al., 2022).

الأبعاد الاجتماعية للجريمة الإلكترونية

لا يمكن إنكار تأثير الفضاء الإلكتروني على المجتمع، فقد وفر منصة للاتصال الفوري والتجارة والتفاعل بين الأفراد والمنظمات في جميع أنحاء العالم، ومع تزايد أهمية الفضاء الإلكتروني - للأسف - تزايد أيضًا عدد وتنوع الهجمات الإلكترونية. وتُعرف الهجمات الإلكترونية بأنها أحداث تهدف إلى المساس بسلامة أو سرية أو توفر نظام (تقني أو اجتماعي تقني) (Wright & Kumar, 2023). تتراوح هذه الهجمات من القرصنة ورفض الخدمة (DoS)، إلى برامج الفدية والعدوى ببرامج التجسس، ويمكن أن تؤثر على الجميع من الجمهور إلى البنية التحتية الوطنية الحيوية لبلد ما. وفي هذه الدراسة، سوف يتم تناول تأثير الجريمة الإلكترونية من منظور اجتماعي (Rughinis et al., 2024).

الجرائم الإلكترونية ذات الأبعاد الاجتماعية من خلال المواقع الإلكترونية

أصبح المجتمع المعاصر الوعاء أو الإطار الذي يستوعب نتائج العولمة لما يتمتع به من خصائص جماهيرية، إذ يرجع ظهور الجرائم الإلكترونية إلى التغيير الاجتماعي السريع والمتزايد داخل المجتمع الحضري، حيث يتوفر في هذا المجتمع البيئة أو السياق الملائم لهذا النمط من الجرائم نتيجة ما يتوفر فيه من خصائص تتمثل في: الزيادة السكانية وما يتبع ذلك من تغيرات ديموغرافية واقتصادية وسياسية (Mauladi et al., 2022)، ومشاكل تعاني منها الكثير من المدن الحضرية مثل: ارتفاع معدلات الجريمة بصفة عامة، كما يمثل مكان مناسب لدخول أفكار وتقنيات جديدة ومتقدمة تمثلت في التقدم التكنولوجي وظهور أشكال جديدة في تنظيم العمل والممارسات الإدارية الجديدة، ويمكن تشبيهها بالخصائص التي قدمها (لويس ورث) في دراسته "الحضرية كطريقة في الحياة"، وهي تقسيم معقد للعمل يعتمد على بناء معني يتسم بالتباين بحيث يشكل أساساً لنسق التدرج الاجتماعي، وأن هناك معدلاً عالياً للحراك المكاني والاجتماعي، والاعتماد الوظيفي والتساند المتبادل بين الناس، كما أن اللاشخصية في العلاقات وانقسامية الأدوار الاجتماعية؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟، فضلاً عن الاعتماد على الأساليب غير مباشرة للضبط الاجتماعي (Wright & Kumar, 2023).

المواقع الإلكترونية:

تم إنشاء أول موقع على شبكة الإنترنت في عام 1991 من قبل تيب بيرنرز لي، وهو عالم قدم معلومات CERN وتمت استضافة الموقع على خوادم الإنترنت، وتمكن جميع الأشخاص من الوصول إلى شبكة الويب العالمية CERN في عام 1993، وتم إعلان استخدامها مجاناً، ونتيجة لذلك، زاد عدد المواقع بسرعة، وبحلول نهاية عام 1994، كان هناك ما يقرب من 3000 موقع على شبكة

الإنترنت، ويوجد اليوم أكثر من مليار موقع ويب، ومن بين هذه المواقع، تشير التقديرات إلى أن ما يقرب من 2 مليون موقع نشط (Rafila et al., 2024). وتعمل المواقع الإلكترونية من خلال شبكة الإنترنت أو Chrome، وتتم استضافة مواقع الويب على خوادم، وتتطلب زيارة متصفح الويب جهاز كمبيوتر أو جهاز محمول الخاص بالأشخاص، أو عن طريق البحث فيه من محرك URL مباشرة عن طريق إدخال عنوان مثل Google أو Bing (Bearid, 2020).

تتبع العديد من المواقع الإلكترونية نمطاً قياسياً للصفحة الرئيسية التي ترتبط بصفحات ومحتويات أخرى واحدة، وجميعها متصلة من خلال HTML داخل موقع الويب، وكل صفحة هي عبارة عن مستند للارتباطات التشعبية التي يمكن تنظيمها وعرضها في شريط التنقل لسهولة الاستخدام، ويتم عرض شريط التنقل في كل صفحة بدلاً من الصفحة الرئيسية فقط، ويسمح للمستخدم بالتنقل بسرعة عبر بنية موقع الويب (Rahi et al., 2020).

هناك قسم آخر مهم في معظم مواقع الويب هو التذييل، وهو قسم تكرر آخر يوجد في أسفل كل صفحة، وعادة ما يحتوي التذييل على روابط خارجية تشير إلى مواقع ويب مماثلة وموارد خارجية أخرى، بالإضافة إلى معلومات حيوية أخرى مثل إخلاء المسؤولية، وروابط لشروط الخدمة وسياسة الخصوصية وصفحات الاتصال، بالإضافة إلى العنوان الفعلي للشركة التي تمتلك الموقع الإلكتروني (Rafila et al., 2024).

إمكانية الوصول إلى الموقع الإلكتروني:

تضمن إمكانية الوصول إلى موقع الويب أن تكون صفحات الويب المتصلة تحت نفس اسم المجال قابلة للاستخدام من قبل جميع الأفراد، بغض النظر عن أعمارهم وقدراتهم البدنية والعقلية، وتتضمن أفضل الممارسات توفير نص بديل للصور، وتوفير النصوص والتسميات التوضيحية لمحتوى الوسائط المتعددة، وضمان التوافق مع التقنيات المساعدة مثل قارئات الشاشة (Annis, 2014).

أنواع المواقع الإلكترونية:

يمكن أن تكون المواقع الإلكترونية ثابتة أو ديناميكية، وتعمل مواقع الويب الثابتة بشكل مشابه للكتيب المطبوع، ويكون محتواها مكتوب مسبقاً، ويظل ثابتاً ما لم يتم تحريره يدوياً بواسطة المحرر أو مالك موقع الويب، وفي المقابل، يتم تخزين محتوى موقع الويب الديناميكي في قواعد البيانات، ويتم إنشاء صفحات الويب بسرعة بواسطة البرامج النصية من جانب الخادم (Villaespeasa & Stack, 2015).

فئات المواقع الإلكترونية:

يمكن للمتصفح أن يقوم بالدخول إلى المواقع الإلكترونية الآتية (Annis, 2014):

- مواقع الوكالات الحكومية، ويرمز لها على شبكة الإنترنت ب (.gov).
- مواقع المؤسسات التعليمية، ويرمز لها على شبكة الإنترنت ب (.edu).

- مواقع المنظمات غير الربحية، ويرمز لها على شبكة الإنترنت ب (.org).
- المواقع التجارية، ويرمز لها على شبكة الإنترنت ب (.info).

وتعد المواقع الإلكترونية أدوات قوية للأفراد والشركات والحكومات لتأسيس تواجد بر شبكة الإنترنت والتواصل مع الجمهور العالمي، ويمكن استخدامها لربط المستخدمين ذوي الاهتمامات المتشابهة ومشاركة المعلومات، وتوفير الترفيه وبيع المنتجات أو الخدمات.

أسباب الجرائم الإلكترونية من خلال المواقع الإلكترونية.

تعد المواقع الإلكترونية بيئة خصبة للدخول إليها في ضوء سماح تلك المواقع، ويتم انتهاك الخصوصية بسهولة نظراً لإتاحة استخدام هذه المواقع بشكل يساعد على التفاعل ما بين الأفراد، والتواصل من خلال العديد من الطرق، كالمراسلة، ومشاركة الصور، والمحادثات، وتعود أسباب الجرائم الإلكترونية إلى جهل الجاني لإمكانية تعرضه للمتابعة القضائية، فكثيراً ممن يرتكبون الجرائم يكون بدافع اللهو واللعب، حيث يجهلون مدى خطورة الأمر، وإمكانية تعرضهم للمتابعة القضائية، فنشر صور الأشخاص بدون علمهم، أو حتى فبركة صور ضد الغير، ونشر عبارات بذيئة عبر المواقع الإلكترونية واقتحام الحرمات وكشف العورات من خلال كاميرات الهواتف النقالة وانتحال الشخصية باستعمال حسابات وبيانات الأشخاص بدون علمهم، ونشر صور ومعلومات باسم المخني عليه، فكلها أفعال يعاقب عليها القانون وتعرض مرتكبيها للمتابعة القضائية، وقد تكون سبباً لدخول الشخص للسجن (Lee et al., 2023).

كما تعد أسباب تلك الجرائم نفسية، نتيجة لطاقة سلبية متراكمة لدى الشباب، والتي تخزن بدون تفعيلها في نشاطات إيجابية، وكذلك تزايد النزعة الفردية التي ساعدت على ظهورها تكنولوجياً التواصل الافتراضي والتي تحفز التواصل الذاتي على حساب التواصل الحقيقي مع المجموعة، وبالتالي تقلص من وازع الحوار والاختلاف، كما يمكن أن يكون الدافع بسبب اعتبار مواقع التواصل الاجتماعي منصات تصفية حسابات أو تبادل شتائم للترويج عن النفس أو التنفيس، وهنا يمكن أن يَحْتَبِئ الجاني وراء ذلك لصعوبة الوصول إلى دليل مرتكبيها (Caneppele & Silva, 2022).

ويرأي الباحث يعود السبب أيضاً في ارتكاب الجريمة الإلكترونية إلى التنشئة الاجتماعية للشخص، إذ تعمل المواقع الإلكترونية بتعزيز السلوكات السلبية للفرد الذي نشأ في بيئة سيئة.

النظرية المستخدمة: النظرية اللامعيارية (الأنومي) لدوركهام.

ووفقاً لنظرية اللامعيارية (الأنومي) لدى دوركهام، يمكن للتغيرات السريعة الواسعة أن تضع المجتمع في حالة من اللامعيارية، وهذا يؤدي إلى ضعف عمليات الضبط الاجتماعي والسيطرة الاجتماعية على السلوك الاجتماعي، وكسر نظم القواعد والمعايير التي تفقد وظيفتها في أثناء التغيرات السريعة التي تعصف في المجتمع. وقد أثبتت الدراسات أن اللامعيارية تضعف وظيفة الضبط في المجتمع (Irmak, Cam, 2014). الأمر الذي يصعب الامتثال للقوانين والقواعد الرسمية وغير الرسمية، مما يُصعّب السيطرة على السلوكيات الإجرامية والجائحة.

وكما أكد ميرتون على العلاقة بين اللامعيارية والسلوكيات المنحرفة، حيث ركز على الفجوة بين الأهداف الثقافية والوسائل المؤسسية التي من شأنها أن تقود المجتمع إلى حالة اللامعيارية. فعندما يفشل الفرد في تحقيق أهدافه بوسائل مشروعة، فإنه يضيف الشرعية على استخدام وسائل غير مشروعة للحصول على تلك الأهداف التي توصف بأنها أهداف ثقافية، وتشكل هذه المسألة الأرضية لظهور الانحراف وارتكاب الجريمة. وهكذا، يفرض الهيكل الاجتماعي على الفرد القوة التي تدفعه نحو الانحراف (Merton, 1938).

إن المجتمع السعودي يواجه مؤخراً ارتفاعاً في أعداد الجرائم الإلكترونية، والتي تتمثل في ضعف الترابط الاجتماعي والاستهتار بالقوانين والمعايير الاجتماعية والقيم والعادات والأعراف الموروثة عن الأجداد، بالإضافة إلى عدم احترام أخلاقية الناس وروابطهم الاجتماعية فتمزق النسيج الاجتماعي.

ولهذا فقد تغيرت الصورة النمطية التقليدية للمجتمع البسيط المتمسك بالعادات والقيم الاجتماعية الأصيلة إلى صورة المجتمع الحديث المعقد والمفكك الذي يسعى فيه الفرد لتحقيق مصلحته الشخصية (البناء، 2010).

وقد ربط العالم إميل دوركايم بين الأوضاع التي جعلت أفراد المجتمعات الحديثة مفككة وبين ظهور حالة اللامعيارية. كما ربط العالم روبرت ميرتون حدوث صراع أو اختلاف بين الأهداف الثقافية والوسائل والمعايير الاجتماعية وبين ظهور حالة اللامعيارية التي أدت إلى إضعاف التماسك الاجتماعي.

الدراسات السابقة:

تضمنت الدراسة الحالية العديد من الدراسات السابقة ذات العلاقة وجاءت كالاتي:

جاءت دراسة محمد (2021) والتي هدفت التعرف إلى الأبعاد الاجتماعية للجرائم الإلكترونية دراسة تحليلية لمضمون عينة من القضايا في محكمة سوهاج بجمهورية مصر العربية، والتعرف إلى الأسباب الكامنة وراء اقتراف الجريمة الإلكترونية وأشكالها المرتكبة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، ومعرفة الأساليب المتاحة لاقتراح الجريمة الإلكترونية وتأثير الجريمة الإلكترونية عبر مواقع التواصل الاجتماعي على الأفراد، كما التعرف إلى الأحكام الجنائية الصادرة للجرائم المرتكبة ووضع حلول للحد من ظاهرة الجريمة الإلكترونية المرتكبة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، حيث تم استخدام المنهج الوصفي، وتمثلت أداة الدراسة بتصميم استمارة تحليل المضمون، حيث تبين من خلال النتائج أن معظم المحاضر كان المجني عليهم من الإناث، فيما كان عدد (2) محضر كان المجني عليه ذكراً، وتبين أن أسباب اقتراف الجريمة الإلكترونية يعود إلى عوامل اجتماعية واقتصادية، وعوامل أخرى منها سهولة الوصول للهدف (المجني عليه)، الانتقام، والتحدي، وأن الشكل الغالب للجرائم الإلكترونية يتمثل في التعذيب الرقمي والمطاردة السيبرانية، وكان تأثير الجريمة الإلكترونية على الأفراد إصابة كل أفراد العينة بالضرر سواء كان ضرراً مادياً أم معنوياً.

وأجرى نجو (Ngo, 2020) دراسة للكشف عن الآثار الاجتماعية لاستخدام المواقع الإلكترونية وخاصة التحرش والتنمر، والذي برز بصورة كبيرة في الآونة الأخيرة، مما انعكس على الشباب بأشكال تمثلت بالخوف من استخدام شبكة الإنترنت، وعدم الثقة بالنفس،

وزعزة الأمن والاستقرار، وعدم إمكانية حماية أنفسهم من الجناة، وقد أظهرت الدراسة أن مواقع التواصل الاجتماعي توفر الكثير من المعلومات والصور للضحايا يدون أكثر جاذبية لمرتكبي الجرائم والتحرش.

وجاءت دراسة رايت وكومار (2023) Wright & Kumar لبيان الأبعاد الاجتماعية للجريمة الإلكترونية على أفراد المجتمع، والتي يصعب قياسها أو تحديدها بالضبط، والعمل على إجراء إحصائيات خاصة بها، حيث يعاني الكثير من ضحايا الجرائم الإلكترونية من التوتر والقلق والخوف، كما بينت الدراسة معاناة المجتمعات من نقص الثقة لدى العديد من أفراد المجتمع نتيجة للجريمة الإلكترونية التي يتعرضون لها، وبينت الدراسة أن هنالك العديد من الأبعاد لهذا النوع من الجريمة تمثلت في كل من (الأبعاد الاجتماعية، والاقتصادية) نتيجة للخوف والقلق والابتزاز المادي.

وأجرى ناغاثوتا وآخرون (2023) Nagathota, Kethar & Gochhayat دراسة كشفت الأبعاد الاجتماعية للجريمة الإلكترونية في أثناء الأزمات، حيث لجأت العديد من المؤسسات والمنظمات في العالم إلى استخدام العديد من المنصات الإلكترونية مثل ZOOM, TEAMS في أثناء أزمة فيروس كورونا، ومن هنا بدأت الهجمات الإلكترونية على العديد من المصالح، وكان الكثير من التهديدات لأفراد المجتمعات في العالم والتي برزت أكثرها في (سرقة الهوية، والاحتيال، والتصيد الاحتيالي، والتجسس الإلكتروني، والابتزاز، وسرقة العملات، وصولاً إلى طلب الفدية في بعض الحالات)، وقد قدمت الدراسة طرق للحماية من هذه الهجمات والتي تتمثل في المشاركة في دورات خاصة في الأمن السيبراني، ودورات الحماية من الجرائم الإلكترونية، إضافة إلى تقديم بعض العلاجات النفسية السريعة والتي ترفع من مستوى الثقة لدى الأفراد الذين تعرضوا للجريمة الإلكترونية.

أما سلامة (2023)؛ فقد أجرى دراسة للتعرف إلى الجرائم الإلكترونية وأثرها على المجتمع، واعتمدت الدراسة على منهج البحث الوصفي التحليلي، كما حاولت الدراسة تحديد الوسائل والأساليب التي تستخدمها الدولة والمؤسسات في موجة الجرائم الإلكترونية على المجتمع، وتحديد الآليات التي تستخدمها منظمات الدولة في حماية المجتمع من الجرائم الإلكترونية، وتحديد دور المجتمع في مواجهة الجرائم الإلكترونية، وتحديد المعوقات التي تواجه المنظمات، والتي تحد من الاستفادة من برامج توعية المجتمع التي تقدمها تلك المنظمات للمجتمع، والتوصل إلى أهم الأساليب للحد من الجرائم الإلكترونية بالمجتمع وكيفية الاستفادة منها.

وأجرت جيماموي (2021) دراسة للتعرف إلى الجريمة الإلكترونية وأثرها على الأمن الاجتماعي، حيث أبرزت الدراسة كيف احتلت الثورة التكنولوجية وتكنولوجيات الاتصالات خاصة حيزاً لا يستهان به في حياتنا اليومية، فالحواسيب والهواتف الذكية غزت كل حياتنا، ولكن الوسائل الإلكترونية المتاحة هي سلاح ذو حدين، وفيها الكثير من التهديد للأمن والسلامة للفرد والمجتمع بسبب سوء استخدامها خاصة الجريمة الإلكترونية التي أضحت تمثل هاجساً للأفراد والأسر والمجتمعات لما فيها من تهديد للأمن الاجتماعي، حيث تعددت أنواع هذه الجرائم، وتبين أن أبرز الجرائم عبر الإنترنت كانت تؤثر على الأمن الاجتماعي من ناحية جرائم المساس بالأشخاص عبر الإنترنت، وجرائم المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات، وجرائم الاحتيال عبر الإنترنت، وجرائم الإخلال بالنظام العام، وجرائم بيع السلع المحظورة على شبكة الإنترنت.

وجاءت دراسة باتون وآخرين (Patton et al., 2014) لبيان وسائل التواصل الاجتماعي كقناة للتعرف بين الشباب، حيث إن الجرائم الإلكترونية انتشرت عبر مواقع التواصل الاجتماعي وبشكل ملحوظ، حيث تستعرض الدراسة الأدبيات حول العنف ووسائل التواصل الاجتماعي عبر الإنترنت، وتبين أن هنالك أشكالاً أخرى ترتبط بشكل مباشر بأعمال العنف وجهماً لوجه، ويتمثل الهدف الرئيس للدراسة في الكشف عن العواقب الواقعية لهذه الأحداث عبر الإنترنت، واستخدام هذه المعلومات لتصميم إستراتيجيات فعالة للوقاية والتدخل، وبالنقاش الظاهر في هذه الدراسة، تبين أن الجرائم الإلكترونية تؤثر على مستقبل الشباب الاجتماعي، كما أن هنالك أبعاداً سلبية للجرائم الإلكترونية على الشباب تتمثل في ضعف الثقة بالنفس وتقدير الذات، والانطواء، والشعور بوصمة العار لدى بعض الأفراد حين معاقبتهم من قبل الأهل.

أما معتوق (2021)؛ فقد أجرى دراسة للتعرف إلى الجرائم الإلكترونية ومخاطرها على الشباب الجامعي، حيث تم استخدام المنهج شبه التجريبي باستخدام برنامج للتدخل المهني، حيث هدفت الدراسة إلى استخدام نموذج الأهداف الاجتماعية لتنمية وعي الشباب الجامعي بمخاطر الجرائم الإلكترونية، وأهداف فرعية تتمثل في تنمية البعد المعرفي بمخاطر الجرائم الإلكترونية لدى الشباب الجامعي، تنمية البعد السلوكي بمخاطر الجرائم الإلكترونية لدى الشباب الجامعي، تنمية البعد الوجداني بمخاطر الجرائم الإلكترونية لدى الشباب الجامعي، ولتحقيق هذا الهدف قامت الباحثة بتطبيق برنامج التدخل المهني على عينة من الشباب الجامعي وعددهم 20 طالباً وطالبة، وأظهرت النتائج وجود فروق ما بين القياس القبلي والبعدى لأفراد المجموعة التجريبية ولصالح القياس البعدى، حيث تبين تحسن مستوى الوعي بمخاطر الجرائم الإلكترونية لدى أفراد المجموعة التجريبية بعد تطبيق البرنامج التدريبي.

وجاءت دراسة عبدالله وآخرين (Abdullah et al., 2022) لتكشف عن الشباب الذين يميلون إلى استخدام وسائل التواصل الاجتماعي كوسيلة لنقل المعرفة من خلال مجموعة متنوعة من المواقع الإلكترونية، وفي الكثير من الأحيان يمكن إساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، مما يؤدي إلى نتائج سلبية تؤثر على الشباب والمجتمع بشكل عام، وقد أجريت هذه الدراسة لبيان أثر استخدام وسائل التواصل الاجتماعي على أنماط حياة الشباب، وقد تم استخدام المنهج الكمي، حيث تكونت عينة الدراسة من (38) طالباً من معهد جامعة كوالالمبور في ماليزيا، وتم استخدام الاستبانة لجمع البيانات، وتبين من خلال النتائج أن التأثيرات الناتجة عن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي تؤثر على أنماط حياة الشباب من حيث أنشطتهم واهتماماتهم وآراؤهم، كما تبين أن أنماط حياة الشباب تأثرت بطرق مختلفة وبدرجات متفاوتة وكان أهمها تأثيرات الثقافات الأجنبية، يليه التفاعل الاجتماعي، وحرية التعبير، واكتساب جهات اتصال غير معروفة لهم، وقضايا الصحة، وقضايا الخصوصية والأمن.

وعملت دراسة سينغ وشاه (2022) على التعرف إلى تأثير الجرائم الإلكترونية على الأطفال والمراهقين، حيث أوضحت الدراسة مفهوم الجريمة الإلكترونية في أنها تحدث عبر الإنترنت، وتبين أن الكثير من الأشخاص يستخدمون أجهزة الكمبيوتر والإنترنت لأغراض إجرامية، مثل نشر المواد الإباحية عبر الإنترنت، والمطاردة الإلكترونية، والرسائل غير المرغوب فيها، والفيروسات، واختطاف صفحات الويب، ويستخدم الجناة أيضاً الإنترنت كمنصة لإساءة معاملة الأطفال، وهو نوع من الجرائم الإلكترونية مثل الاستغلال الجنسي للأطفال، وهو نوع شائع من العنف ضد الأطفال والمراهقين في الفضاء الإلكتروني، وهم من أكثر ضحايا الجرائم الإلكترونية من خلال

إشراكهم في ممارسات غير مشروعة، مثل الاستمالة عبر الانترنت وإنتاج وحياسة المواد الإباحية للأطفال، والتعرض لمحتوى خطير، والتحرش، والإساءة الجنسية، والاحتيال.

التعقيب على الدراسات السابقة:

جاءت الدراسة الحالية امتداداً لدراسات مشابهة، وأنشئت بناء على توصيات العديد من الدراسات السابقة، ومتابعة للمستجدات في حقل الجرائم الإلكترونية وما لها من تأثير على الجوانب الاجتماعية لدى أفراد المجتمع السعودي، حيث امتازت الدراسة الحالية بأنها من أوائل الدراسات في المملكة العربية السعودية -بحسب علم الباحث- كما امتازت بتناولها الصحف الإلكترونية السعودية مصدرًا للبيانات ومجتمعاً للدراسة، وقد استفادت الدراسة الحالية من بعض الدراسات السابقة سلامة (2023) والتي كان لها علاقة مباشرة بالجرائم الإلكترونية وأثرها على المجتمع، ولكن لم تتطرق إلى تحليل مضمون للصحف الإلكترونية، كما استفادت الدراسة الحالية من دراسة (محمد، 2021) والتي هدفت التعرف إلى الأبعاد الاجتماعية للجرائم الإلكترونية، وقد تتفق ضمناً مع موضوع الدراسة، ولكن لم تتفق معها فيما يتعلق بمصادر البيانات، حيث اعتمدت دراسة محمد (2021) على البيانات الخاصة بالمحاكم في جمهورية مصر العربية.

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، والذي يهتم بالبحث بما هو كائن، أي الوضع الراهن أو الحادثة، ويحدد العلاقات الارتباطية بين المتغيرات التي تؤثر على تلك الظاهرة وانطلاقاً من هذا التصور الشامل، يمكن التنبؤ والاستنتاج بالأوضاع المستقبلية التي ستؤول إليه هذه الظاهرة (Vaismoradi et al., 2013)

استخدمت الدراسة نوع تحليل المضمون المندرج تحت الأسلوب المسحي في المنهج الوصفي، حيث يعد تحليل المضمون أحد الأساليب البحثية الشائعة الاستخدام في الدراسات الإعلامية .

يعرف دريسكو وماسشي (Drisko & Maschi, 2016) تحليل المضمون بأنه: أسلوب بحثي يرمي إلى خروج باستدلالات عن طريق تشخيص صفات محددة، للرسائل تشخيصاً موضوعياً منظماً .

يعد هذا المنهج (أسلوب تحليل المضمون) مناسباً للدراسة الحالية لأنها تسعى لتحليل مضمون صحيفتي الوطن وسبق الإلكترونية عن الأبعاد الاجتماعية للجريمة الإلكترونية في المواقع الإلكترونية في المملكة العربية السعودية.

مجتمع الدراسة :

يقصد بمجتمع الدراسة جميع مفردات أو وحدات الظاهرة تحت البحث فقد يكون المجتمع مكوناً من سكان مدينة أو مجموعة من الأفراد في منطقة ما (Shenk & Westerhaus, 1991).

يتكون مجتمع الدراسة من صحيفتي الوطن وسبق الإلكترونية وقت إجراء الدراسة (الربع الثالث من عام 2024م).

عينة الدراسة :

لقد تم اختيار "عينة عمدية" تتكون من إصدارات صحيفتي الوطن وسبق لمدة ثلاثة أشهر وبواقع عددتين لكل أسبوع، خلال ثلاثة أشهر، وهو الربع الثالث من العام 2024، وتم اختيار 24 عددًا لكل فئة وبواقع 8 أعداد في كل شهر.

صحيفة الوطن الإلكترونية: هي صحيفة شاملة تصدر عن مؤسسة عسير للصحافة والنشر عبر منصاتها المختلفة ونسخها الورقية والإلكترونية، ومنصاتها الرقمية والإعلام الاجتماعي، قام خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز (رحمه الله) بوضع حجر الأساس لها بمدينة أبها في الثامن من شهر مايو لعام 1998م. وافتتح صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز (رحمه الله) مبنى المؤسسة والمركز الطباعي في السابع من شهر يوليو عام 2000م. في حين دشّن صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل بن عبد العزيز العدد الأول نيابة عن وزير الداخلية رئيس المجلس الأعلى للإعلام آنذاك صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز (رحمه الله) في الثلاثين من شهر سبتمبر لعام 2000م.

صحيفة سبق الإلكترونية: هي صحيفة إلكترونية سعودية شاملة، تأسست في العام 2007، وبحسب إحصاء الموقع العالمي إليكسا، جاءت صحيفة سبق الإلكترونية في المركز الأول بين المواقع الإخبارية السعودية من حيث عدد الزيارة في السعودية. تأسست على يد علي الحازمي (رئيساً للتحريير) وكانت لديه الرغبة في تأسيس منبر إعلامي برؤية جديدة تحمل نوعاً من الجرأة في الطرح وتلامس المجتمع، فتم تأسيس الصحيفة وبدأت أعمالها في ذلك العام.

أداة الدراسة:

استمارة تحليل مضمون: قام الباحث بتصميم استمارة لتحليل مضمون صحيفتي الوطن وسبق التي اختارها الباحث للتعرف إلى الأبعاد الاجتماعية للجريمة الإلكترونية في المواقع الإلكترونية من الأعداد الصادرة خلال ثلاثة أشهر، لتحليل مضمون محتويات هذه الصحف من أخبار ومقالات، ومؤتمرات صحفية عن الأبعاد الاجتماعية للجريمة الإلكترونية، حيث تناولت الدراسة ثلاثة أبعاد هي: البعد الاجتماعي، والبعد النفسي، والبعد الاقتصادي.

صدق أداة الدراسة:

عرضت استمارة تحليل المضمون وكشاف الترميز، على أساتذة جامعيين متخصصين في علم الاجتماع، والعمل الاجتماعي وأساتذة المنهج العلمي، وأجرى الباحث التعديلات المطلوبة التي نصح بها الأساتذة المحكمون بإعادة صياغة الفقرات وإضافة فئات جديدة.

ثبات أداة الدراسة:

للتحقق من درجة ثبات أداة الدراسة (تحليل المضمون) أجرى الباحث اختبار بعدي على طريقة هولستي (Holsti) وهي:

$$\frac{2M}{N1+N2} = \text{الثبات}$$

$$N1+N2$$

وترمز M في المعادلة إلى عدد قرارات الترميز التي يتفق عليها المرزوم، أما N1+N2 فيمثلان المجموع الكلي لقرارات الترميز من قبل المرزومين .

ولهذه الغاية تم تدريب مرزومين (محللين) قاما بشكل منفرد بتحليل مضمون ما نسبته 10% من مضامين الصحف (الوطن وسبق) المختارة من عينة الدراسة، وجرى تزويدهما بالصورة النهائية لاستمارة التحليل.

وتبين أن: عدد القرارات التي اتفق عليها المرمزان 40 قراراً من أصل 50 قراراً (وحدة) وعليه فإن تطبيق معادلة هولستي يكون كالآتي:

$$\%80 = \frac{80}{100} = \frac{2 \times 40}{50}$$

$$50100+50$$

ويظهر من المعادلة أن درجة الثبات تبلغ 80% وبناء عليه فإن أداة القياس المستخدمة قابلة للتطبيق، إذ ترى بعض الدراسات أنه "إذا تحقق توافق بنسبة 70 إلى 80% تكون النتائج مقبولة"، وأن نسبة الاتفاق تدل على مدى ثبات التحليل، فإذا كانت نسبة الاتفاق أقل من 70% تعد منخفضة.

أما إذا كانت نسبة الاتفاق 85% فأكثر فإن ثبات التحليل له مرتفع، ويعد ثبات التحليل مقبولاً إذا تراوحت نسبة الاتفاق بين 70-75%.

إجراءات الدراسة:

الإجراءات التي اعتمدها الباحث في تطبيق دراسته:

- 1- الاطلاع على ما توفر لديه الأدبيات المتعلقة بالدراسة، سواء كانت رسائل ماجستير أو أطروحات دكتوراه أو أبحاث أو دوريات متخصصة.
- 2- تواصل الباحث مع أي جهة من شأنها إثراء الدراسة في أي محور من المحاور.
- 3- حرص الباحث على الاطلاع على أي عدد من الأعداد في الصحف ذات صلة بموضوع الدراسة.
- 4- تحكيم استمارة تحليل المضمون، من قِبل خبراء ومختصين ثم التحقق من صدقها وثباتها.
- 5- إجراء التحليل الإحصائي.
- 6- استخلاص نتائج التحليل.
- 7- كتابة النتائج النهائية والتوصيات.

التصميم الإحصائي المستخدم في الدراسة:

استخدم الباحث الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، من خلال البرنامج الإحصائي (SPSS) الإصدار (25). لتفريغ البيانات التي تم الحصول عليها من استمارة تحليل المضمون، وتم استخراج التكرارات والنسب المئوية، واستخدام اختبار مربع كاي Chi Square، والاعتماد على الرسوم البيانية لتوضيح الفروقات، من أجل تحقيق أهداف الدراسة وأسئلتها بشكل دقيق.

نتائج الدراسة :

نتائج سؤال الدراسة: ما الأبعاد الاجتماعية للجريمة الإلكترونية في المواقع الإلكترونية التي تغطيها الصحف الإلكترونية في المملكة العربية السعودية؟

تم استخراج التكرارات والنسب المئوية واستخدام اختبار مربع كاي (Chi Square) للتعرف إلى الأبعاد الاجتماعية للجريمة الإلكترونية في المواقع الإلكترونية التي تغطيها الصحف الإلكترونية، والجدول (1) يوضح ذلك:

الجدول (1) التكرارات والنسب المئوية للفئات الفرعية للأبعاد الاجتماعية للجريمة الإلكترونية في المواقع الإلكترونية التي تغطيها صحيفتنا الوطن، وسبق

الصحيفة									الفئات الفرعية للأبعاد الاجتماعية للجريمة الإلكترونية في المواقع الإلكترونية
			الوطن		سبق		المجموع		
الدلالة الاحصائية	مربع كاي Chi ²	درجات الحرية	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	
*0.004	11.186	2	43.8	186	39.8	74	60.2	112	البعد الاجتماعي
			29.0	123	36.6	45	63.4	78	البعد النفسي
			27.2	115	39.1	45	60.9	70	البعد الاقتصادي
			100.0	424	38.7	164	61.3	260	المجموع

* دالة إحصائية عند مستوى (0.05).

يتضح من الجدول (1) وفيما يتعلق بالفئات الفرعية للأبعاد الاجتماعية للجريمة الإلكترونية في المواقع الإلكترونية السعودية والتي تغطيها صحيفتي الوطن وسبق في أثناء فترة الدراسة - أن صحيفة الوطن قامت بتغطية البعد الاجتماعي بنسبة (60.2%)، فيما كانت نسبة تغطية صحيفة سبق للبعد الاجتماعي (39.8%)،

وقامت صحيفة الوطن بتغطية البعد النفسي للجريمة الإلكترونية بنسبة (63.4%) مقابل ما غطته صحيفة سبق لنفس البعد بنسبة بلغت (36.6%).

أما البعد الاقتصادي للجريمة الإلكترونية، فقد تمت تغطيته من قبل صحيفة الوطن الإلكترونية بنسبة (60.9%)، فيما تبين أن صحيفة سبق قد غطت البعد الاقتصادي للجريمة الإلكترونية بنسبة (39.1%).

وتظهر النتائج أن بلغت قيمة مربع كاي Chi² (11.186) وهي قيمة دالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05)، وكانت الفروق في تغطية الأبعاد الاجتماعية للجريمة الإلكترونية في المواقع الإلكترونية السعودية لصالح صحيفة الوطن الإلكترونية.

وفيما يلي النتائج الخاصة بالأبعاد الاجتماعية للجريمة الإلكترونية في المواقع الإلكترونية التي تغطيها الصحف الإلكترونية في المملكة العربية السعودية كالاتي:

أولاً: البعد الاجتماعي:

تم استخراج التكرارات والنسب المئوية واستخدام اختبار مربع كاي (Chi Square) للتعرف إلى البعد الاجتماعي للجريمة الإلكترونية في المواقع الإلكترونية التي تغطيها الصحف الإلكترونية، والجدول (2) يوضح ذلك:

الجدول (2) التكرارات والنسب المئوية للفئات الفرعية للبعد الاجتماعي للجريمة الإلكترونية في المواقع الإلكترونية التي تغطيها صحيفتا الوطن، وسبق

الصحيفة									الفئات الفرعية للبعد الاجتماعي للجريمة الإلكترونية في المواقع الإلكترونية
			%	المجموع	سبق		الوطن		
الدلالة الاحصائية	مربع كاي Chi ²	درجات الحرية			%	التكرار	%	التكرار	
*0.000	13.555	6	17.7	33	30	10	70	23	العزلة الاجتماعية.
			16.1	30	37	11	63	19	إضعاف الترابط الاجتماعي.
			10.8	20	40	8	60	12	عدم احترام كبار السن
			9.6	18	44.5	8	55.5	10	تشويه سمعة الآخرين
			23.1	43	46.5	20	53.5	23	التأثير على الأمن المجتمعي
			15.1	28	42.9	12	57.1	16	عدم الثقة بالآخرين
			7.5	14	35.7	5	64.3	9	تآكل ثقة المستخدم للمواقع الإلكترونية
			100.0	186	39.8	74	60.2	112	المجموع

* دالة إحصائية عند مستوى (0.05).

يتضح من الجدول (2) وفيما يتعلق بالفئات الفرعية للبعد الاجتماعي للجريمة الإلكترونية في المواقع الإلكترونية السعودية والتي تغطيها صحيفتا الوطن وسبق في أثناء فترة الدراسة- أن صحيفة الوطن قامت بتغطية العزلة الاجتماعي الناتجة عن الجريمة الإلكترونية في المواقع الإلكترونية بنسبة (70.0%) مقابل ما غطته صحيفة سبق بنسبة (30.0%). وتبين أن صحيفة الوطن قد غطت إضعاف الترابط الاجتماعي نتيجة الجريمة الإلكترونية في المواقع الإلكترونية بنسبة (63.0%) مقابل (37.0) في صحيفة سبق.

فيما تبين أن صحيفة الوطن قد ركزت على موضوع عدم احترام كبار السن نتيجة الجريمة الإلكترونية، وغطت هذا الجانب بنسبة (60.0%) فيما غطته صحيفة سبق بنسبة (40.0%)

وقامت صحيفة الوطن بتغطية تشويه سمعة الآخرين نتيجة للجريمة الإلكترونية بنسبة (55.5%) مقابل ما غطته صحيفة سبق لنفس البعد بنسبة بلغت (44.5%).

أما فيما يتعلق بتغطية عدم الثقة بالآخرين نتيجة للجريمة الإلكترونية في المواقع الإلكترونية، فقد تمت تغطيته من قبل صحيفة الوطن الإلكترونية بنسبة (57.1%)، فيما تبين أن صحيفة سبق قد غطت نفس الموضوع بنسبة (42.9%).

ولوحظ أن تأكل ثقة المستخدم للمواقع الإلكترونية قد حاز على نسبة (64.3%) من التغطية في صحيفة الوطن الإلكترونية السعودية، بينما غطت صحيفة سبق تأكل الثقة بنسبة (35.7%).

وتظهر النتائج أن بلغت قيمة مربع كاي Chi^2 (11.186) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05)، وكانت الفروق في تغطية الأبعاد الاجتماعية للجريمة الإلكترونية في المواقع الإلكترونية السعودية لصالح صحيفة الوطن الإلكترونية.

وتظهر النتائج أن بلغت قيمة مربع كاي Chi^2 (13.555) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05)، وكانت الفروق في تغطية البعد الاجتماعي للجريمة الإلكترونية في المواقع الإلكترونية السعودية لصالح صحيفة الوطن الإلكترونية.

ثانياً: البعد النفسي:

تم استخراج التكرارات والنسب المئوية واستخدام اختبار مربع كاي (Chi Square) للتعرف إلى البعد النفسي للجريمة الإلكترونية في المواقع الإلكترونية التي تغطيها الصحف الإلكترونية، والجدول (3) يوضح ذلك:

الجدول (3) التكرارات والنسب المئوية للفئات الفرعية للبعد النفسي للجريمة الإلكترونية في المواقع الإلكترونية التي تغطيها صحيفتا الوطن، وسبق

		الصحيفة						الفئات الفرعية للبعد النفسي للجريمة الإلكترونية في المواقع الإلكترونية	
		%	المجموع	سبق		الوطن			
الدلالة الاحصائية	مربع كاي Chi ²			درجات الحرية	%	التكرار	%		التكرار
*0.000	14.186	6	20.0	25	40.0	10	60.0	15	اضطراب في النوم
			15.0	19	47.4	9	52.6	10	الاكتئاب
			19.0	23	34.8	8	65.2	15	الخوف من الآخرين
			13.0	16	37.5	6	62.5	10	القلق
			2.0	2	0.00	0	100.0	2	الرغبة في الانتحار
			8.0	10	50.0	5	50.0	5	اضطراب ما بعد الصدمة نتيجة التحرش الجنسي
			23.0	28	25.0	7	75.0	21	عدم الثقة بالنفس
			100.0	123	36.6	45	63.4	78	المجموع

* دالة إحصائية عند مستوى (0.05).

يتضح من الجدول (3) وفيما يتعلق بالفئات الفرعية للبعد النفسي للجريمة الإلكترونية في المواقع الإلكترونية السعودية والتي تغطيها صحيفتا الوطن وسبق في أثناء فترة الدراسة، أن صحيفة الوطن قامت بتغطية اضطراب النوم الناتج عن الجريمة الإلكترونية في المواقع الإلكترونية بنسبة (60.0%) مقابل ما غطته صحيفة سبق بنسبة (40.0%). وتبين أن صحيفة الوطن قد غطت موضوع الاكتئاب لدى أفراد عينة الدراسة المرافق للجريمة الإلكترونية في المواقع الإلكترونية بنسبة (52.6%) مقابل (47.4) في صحيفة سبق.

فيما تبين أن صحيفة الوطن قد ركزت على موضوع الخوف من الآخرين نتيجة الجريمة الإلكترونية، وغطت هذا الجانب بنسبة (52.6%) فيما غطته صحيفة سبق بنسبة (47.4%)

وقامت صحيفة الوطن بتغطية القلق نتيجة للجريمة الإلكترونية بنسبة (62.5%) مقابل ما غطته صحيفة سبق لنفس البعد ونسبة بلغت (37.5%)؛ أما فيما يتعلق بتغطية الرغبة في الانتحار نتيجة للجريمة الإلكترونية في المواقع الإلكترونية، فقد تمت تغطيته من قبل صحيفة الوطن الإلكترونية بنسبة (100.0%)، فيما لم تتناول صحيفة سبق أي من مواضيع الرغبة في الانتحار نتيجة الجريمة الإلكترونية في المواقع الإلكترونية.

ولوحظ أن حاز اضطراب ما بعد الصدمة نتيجة التحرش الجنسي على تغطية بنسبة (50.0%) من التغطية في صحيفة الوطن الإلكترونية السعودية، وقد غطي هذا الموضوع بنفس النسبة في صحيفة سبق الإلكترونية، وتبين أن غطت صحيفة الوطن الإلكترونية موضوع عدم الثقة بنفس بنسبة (75.0%) مقابل (25.0%) من التغطية في صحيفة سبق الإلكترونية والناجمة عن الجريمة الإلكترونية.

وتظهر النتائج أن بلغت قيمة مربع كاي Chi^2 (14.186) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05)، وكانت الفروق في تغطية البعد النفسي للجريمة الإلكترونية في المواقع الإلكترونية السعودية لصالح صحيفة الوطن الإلكترونية.

ثالثاً: البعد الاقتصادي:

تم استخراج التكرارات والنسب المئوية واستخدام اختبار مربع كاي (Chi Square) للتعرف إلى البعد الاقتصادي للجريمة الإلكترونية في المواقع الإلكترونية التي تغطيها الصحف الإلكترونية، والجدول (4) يوضح ذلك:

الجدول (4) التكرارات والنسب المئوية للفئات الفرعية للبعد الاقتصادي للجريمة الإلكترونية في المواقع الإلكترونية

التي تغطيها صحيفتا الوطن، وسبق

الصحيفة									الفئات الفرعية للبعد الاقتصادي للجريمة الإلكترونية
			الوطن		سبق		المجموع		
			التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	
الدلالة الاحصائية	مربع كاي Chi^2	درجات الحرية	17.2	20	35.0	7	65.0	13	التعرض للنصب والاحتيال
			9.1	10	50.0	5	50.0	5	الاختلاس من الحساب البنكي
			11.1	13	41.5	8	38.5	5	إقامة القضايا المالية في المحاكم.
			10.1	12	50.0	6	50.0	6	اتلاف البيانات وتدميرها.
*0.000	12.123	6							

			19.1	22	36.4	8	63.6	14	سرقة البيانات الشخصية والمالية.
			10.2	12	41.7	5	58.3	7	تعطيل المسار الطبيعي لأعمال الشركات بعد الجريمة.
			23.2	26	23.0	6	77.0	20	الابتزاز المالي
			100.0	115	39.2	45	60.8	70	المجموع

* دالة إحصائياً عند مستوى (0.05).

يتضح من الجدول (4) وفيما يتعلق بالفئات الفرعية للبعد الاقتصادي للجريمة الإلكترونية في المواقع الإلكترونية السعودية والتي تغطيها صحيفتا الوطن وسبق في أثناء فترة الدراسة، أن صحيفة الوطن قامت بتغطية التعرض للنصب والاحتيال الناتج عن الجريمة الإلكترونية في المواقع الإلكترونية بنسبة (65.0%) مقابل ما غطته صحيفة سبق بنسبة (35.0%). وتبين أن صحيفة الوطن قد غطت موضوع الاختلاس من الحساب البنكي لدى أفراد عينة الدراسة المرافق للجريمة الإلكترونية في المواقع الإلكترونية بنسبة (50.0%) مقابل (50.0) في صحيفة سبق.

فيما تبين أن صحيفة الوطن قد ركزت على موضوع إقامة القضايا المالية في المحاكم نتيجة الجريمة الإلكترونية، وغطت هذا الجانب بنسبة (38.5%) فيما غطته صحيفة سبق بنسبة (41.5%)

وقامت صحيفة الوطن بتغطية إتلاف البيانات وتدميرها نتيجة للجريمة الإلكترونية بنسبة (50.0%) مقابل ما غطته صحيفة سبق لنفس البعد بنسبة بلغت (50.0%).

أما فيما يتعلق بتغطية سرقة البيانات الشخصية والمالية نتيجة للجريمة الإلكترونية في المواقع الإلكترونية، فقد تمت تغطيته من قبل صحيفة الوطن الإلكترونية بنسبة (63.6%)، فيما تناولت صحيفة سبق سرقة البيانات الشخصية والمالية بنسبة (36.4%) نتيجة الجريمة الإلكترونية في المواقع الإلكترونية.

ولوحظ أن حاز تعطيل المسار الطبيعي لأعمال الشركات بعد الجريمة الإلكترونية غطي بنسبة (58.7%) في صحيفة الوطن الإلكترونية السعودية، وقد غطي هذا الموضوع بنسبة (41.7%) في صحيفة سبق الإلكترونية، وتبين أن غطت صحيفة الوطن الإلكترونية موضوع الابتزاز المالي بنسبة (77.0%) مقابل (23.0%) من التغطية في صحيفة سبق الإلكترونية والناتجة عن الجريمة الإلكترونية.

وتظهر النتائج أن بلغت قيمة مربع كاي Chi^2 (12.123) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05)، وكانت الفروق في تغطية البعد الاقتصادي للجريمة الإلكترونية في المواقع الإلكترونية السعودية لصالح صحيفة الوطن الإلكترونية.

مناقشة النتائج

أظهرت نتائج الدراسة أن هنالك أبعاداً اجتماعية متألفة من (البعد الاجتماعي، والبعد النفسي، والبعد الاقتصادي) للجريمة الإلكترونية في المواقع الإلكترونية، وقد تناولتها كل من صحيفتي الوطن وسبق الإلكترونية في المملكة العربية السعودية، وقد لوحظ تغطية الأبعاد الاجتماعية للجريمة الإلكترونية في المواقع الإلكترونية بدرجة أعلى لدى صحيفة الوطن الإلكترونية في المملكة العربية السعودية، وقد يعزى ذلك إلى الاهتمام البالغ من قبل صحيفة الوطن بالأبعاد الاجتماعية ومدى تضرر أفراد المجتمع السعودي الناتج عن الجرائم الإلكترونية في المواقع الإلكترونية، ويمكن أن يأتي ذلك في ضوء الاستخدام الكبير لأفراد المجتمع السعودي للمواقع الإلكترونية، إضافة إلى الاستخدام في ظل الجهل وعدم المعرفة التامة بالمخاطر التي قد تشكلها المواقع الإلكترونية، وعدم المعرفة بكيفية استخدام تلك المواقع، والحماية الشخصية من القرصنة أو المتطفلين والمتابعين بشغف للثغرات التي تمكنهم من استغلال المستخدمين لمصالحهم الشخصية.

وأظهرت النتائج أن أكثر الأبعاد الاجتماعية انتشاراً للجريمة الإلكترونية في المواقع الإلكترونية هو البعد الاجتماعي، والذي تمثل في كل من (العزلة الاجتماعية، وإضعاف الترابط الاجتماعي، وعدم احترام كبار السن، وتشويه سمعة الآخرين، والتأثير على الأمن المجتمعي، وعدم الثقة بالآخرين، وتآكل ثقة المستخدم للمواقع الإلكترونية)، وتتوافق هذه النتيجة مع ما نصت عليه نظرية اللامعيارية (الأنومي) لدى دوركهايم، والتي بينت أن للتغيرات السريعة الواسعة أن تضع المجتمع في حالة من اللامعيارية، وهذا يؤدي إلى ضعف عمليات الضبط الاجتماعي والسيطرة الاجتماعية على السلوك الاجتماعي وكسر نظم القواعد والمعايير التي تفقد وظيفتها في أثناء التغيرات السريعة التي تعصف في المجتمع.

كما يمكن أن تؤدي الجريمة الإلكترونية إلى عزلة الأفراد اجتماعياً، الأمر الذي يؤدي إلى انسحاب الأفراد الضحايا "الناجين أو الناجيات" من الحياة العامة، كما يمكن الانسحاب من الجلسات العائلية، والحد من التعامل مع الأصدقاء أو الصديقات.

واتفقت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة كل من (محمد، 2021؛ سلامة، 2023؛ جيماي، 2021)، والتي بينت جميعها مدى تأثير الجرائم الإلكترونية على الجانب الاجتماعي.

أما فيما يتعلق بالجانب النفسي فقد غطت صحيفتا الوطن وسبق الإلكترونية العديد من الأبعاد، وكانت الفروق لصالح صحيفة الوطن الإلكترونية، وتمثلت هذه الأبعاد في كل من (اضطراب في النوم، والاكتئاب، والخوف من الآخرين، والقلق، والرغبة في الانتحار، واضطراب ما بعد الصدمة نتيجة التحرش الجنسي، وعدم الثقة بالنفس)، وقد تعزى هذه النتيجة إلى مدى التأثير السلبي للجريمة الإلكترونية على البعد النفسي للأفراد في المجتمع السعودي في ظل كسر العادات والتقاليد الأصيلة التي تصون المجتمع وتحصنه من كل الانحرافات، ويعكس ذلك مدى خطورة الجرائم الإلكترونية المصاحبة لبعض الآثار السلبية التي تؤثر مباشرة على أفراد المجتمع السعودي، وقد يتفق ذلك مع النظرية اللامعيارية (الأنومي)، كما تتفق نتائج هذه الدراسة مع كل من (Ngo, 2020; Abdullah et al., 2022; Patton et al., 2014).

وأظهرت النتائج اهتمام صحيفتي الوطن وسبق الإلكترونية في تغطية البعد الاقتصادي للجريمة الإلكترونية في المواقع الإلكترونية في المملكة العربية السعودية، وقد حازت صحيفة الوطن على نسبة تغطية أعلى، وتمثلت الأبعاد الاقتصادية في كل من (التعرض للنصب والاحتيال، والاختلاس من الحساب البنكي، وإقامة القضايا المالية في المحاكم، وإتلاف البيانات وتدميرها، وسرقة البيانات الشخصية والمالية، وتعطيل المسار الطبيعي لأعمال الشركات بعد الجريمة، والابتزاز المالي)، ويمكن تضمين بعض الآثار الاقتصادية الناتجة عن الجرائم الإلكترونية كالضرر الذي يؤدي إلى صعوبة العثور الضحية على عمل، أو منعه من محاولة العثور على عمل، بسبب ما لحق به من أذى نتيجة تعميم معلوماته أو نشرها عبر المواقع الإلكترونية، ومن بعض الآثار التي تلحق بالضحية الضرر الاقتصادي البالغ؛ الاضطرار بدفع مبالغ مالية كبيرة لعدم نشر معلومات تسيء بالضحية، أو أن يدفع الكثير من المال لإرجاع محتوى قد تم قرصته والاستيلاء عليه من قبل قرصنة الجرائم الإلكترونية، وهو ما يتوافق مع النظرية اللامعيارية (الأنومي)، حيث أكد ميرتون على العلاقة بين اللامعيارية والسلوكيات المنحرفة، وأكد على الفجوة بين الأهداف الثقافية والوسائل المؤسسية التي من شأنها أن تقود المجتمع إلى حالة اللامعيارية. فعندما يفشل الفرد في تحقيق أهدافه بوسائل مشروعة، فإنه يضيف الشرعية على استخدام وسائل غير مشروعة للحصول على تلك الأهداف التي توصف بأنها أهداف ثقافية، وتشكل هذه المسألة الأرضية لظهور الانحراف وارتكاب الجريمة.

وقد تعزى هذه النتيجة أيضاً إلى أن سهولة استغلال المواقع الإلكترونية، وخاصة بالمواقع التي ترتبط بالمعلومات المالية للمستخدمين من قبل المخترقين الذين قد يستغلون الثغرات في المواقع الإلكترونية لتحقيق مصالح اقتصادية أو مالية مشكلاً جريمة إلكترونية ضد الأفراد أو المؤسسات المالية، والاقتصادية، والشركات التي تعتمد على المواقع الإلكترونية في إدارة شؤونها المالية والمصرفية، وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (جيماي، 2021؛ سينغ وشاه)، والتي أظهرت مدى خطورة الجرائم الإلكترونية على الجانب الاقتصادي لدى المجني عليهم.

التوصيات:

- تنظيم حملات توعية على مستوى المجتمع السعودي ليتعرف الأفراد على خطورة الجرائم الإلكترونية وطرق الوقاية منها.
- استخدام وسائل الإعلام والمنصات الاجتماعية لنشر المعلومات والإرشادات حول أخطار الجرائم الإلكترونية على المجتمع السعودي.
- تضمين مناهج تعليمية في المدارس والجامعات تركز على أساسيات أمن الشبكات المعلوماتية.
- تقديم دورات تدريبية وورش عمل للشركات والمؤسسات لتدريب الموظفين على أفضل ممارسات حماية المواقع الإلكترونية.
- تحديث وتطوير القوانين لتغطية كافة أنواع الجرائم الإلكترونية وضمان تطبيقها بفعالية في المملكة العربية السعودية.
- وضع عقوبات صارمة لردع مرتكبي الجرائم الإلكترونية وحماية أفراد المجتمع السعودي من تلك الجرائم.

- مراقبة واحترام النفاذ القضائي بحيث تتم مراقبة استخدام الصلاحيات القانونية للتحقيق ومتابعة الجرائم الإلكترونية بشكل منتظم وفقاً للإجراءات القانونية المناسبة.
- التثقيف المستمر لمستخدمي المواقع الإلكترونية بأنواع الجرائم الإلكترونية، وطرق الحماية منها؛ لرفع مستوى الوعي الرقمي والسلوك الآمن لتلك المواقع.

المراجع العربية:

- البناء، خليل (2010). انحراف الأحداث بين القانون والمجتمع، عمان: أمواج للطباعة والنشر والتوزيع، ص16.
- الجيماموي، نتيجة (2021) الجريمة الإلكترونية وأثرها على الأمن الاجتماعي، مجلة جامعة أسيوط، قسم خدمة الجماعة، المجلد (16)، العدد، 130 – 140.
- سلامة، نسرين (2023) الجرائم الإلكترونية وأثرها على المجتمع، مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية، العدد (39) 389 – 422.
- محمد، وفاء (2021) الأبعاد الاجتماعية للجرائم الإلكترونية دراسة تحليلية لمضمون عينة من القضايا في محكمة سوهاج، مجلة كلية التربية – جامعة عين شمس، العدد (27)، ج3.
- معتوق، نورا (2021) الجرائم الإلكترونية ومخاطرها على الشباب الجامعي، مجلة جامعة أسيوط، قسم خدمة الجماعة، المجلد (16)، العدد، 130 – 140.

وزارة العدل الكويتية إدارة مكافحة الجرائم الإلكترونية www.moi.gov.kw/main/sections/cyber-crime

المراجع الأجنبية:

- Abdullah, A., Tahir, Z., Yusoff, N. H., & Andrew, F. T. (2022). EFFECT OF SOCIAL MEDIA USAGE ON THE LIFESTYLES OF YOUTH. *e-BANGI Journal*, 19(4).
- Al-Masalha, H., Hnaif, A. A., & Kanan, T. (2020). Cyber-crime effect on jordanian society. *Int. J. Advance Soft Compu. Appl*, 12(3), 123-139.
- Anderson, K. E., & Still, J. M. (2013). Librarians' use of images on LibGuides and other social media platforms. *Journal of web librarianship*, 7(3), 272-291.

- Annis, M. (2014). *What Is a Website and How Do I Use It?*. Britannica Educational Publishing.
- Beaird, J., Walker, A., & George, J. (2020). *The principles of beautiful web design*. SitePoint Pty Ltd.
- Caneppele, S., & da Silva, A. (2022). Cybercrime. In *Research handbook of comparative criminal justice* (pp. 243–260). Edward Elgar Publishing.
- Caneppele, S., & da Silva, A. (2022). Cybercrime. In *Research handbook of comparative criminal justice* (pp. 243–260). Edward Elgar Publishing.
- Drisko, J. W., & Maschi, T. (2016). *Content analysis*. Oxford University Press, USA.
- Hawdon, J. (2021). Cybercrime: Victimization, perpetration, and techniques. *American Journal of Criminal Justice*, 46(6), 837–842.
- Hawdon, J. (2021). Cybercrime: Victimization, perpetration, and techniques. *American Journal of Criminal Justice*, 46(6), 837–842.
- Irmak, Fatih & Cam, Taner (2014). An overview of Durkheim and Merton's social anomie. *International Journal of Human Sciences*. Vol: 11 issues: 2, pages: 1297–1305.
- Kaplan, A. M., & Haenlein, M. (2010). Users of the world, unite! The challenges and opportunities of Social Media. *Business horizons*, 53(1), 59–68.
- Khweiled, R., Jazzar, M., & Eleyan, D. (2021). Cybercrimes during COVID-19 pandemic. *International Journal of Information Engineering and Electronic Business*, 15(2), 1.
- Lee, S. H., Kang, I., & Kim, H. W. (2023). Understanding cybercrime from a criminal's perspective: Why and how suspects commit cybercrimes?. *Technology in Society*, 75, 102361.

- Maritim, E. K. (2022). *Electronic Newspaper (E-newspaper) Consumption Among Kenyans—a Case Study of the Daily Nation* (Doctoral dissertation, University of Nairobi).
- Mauladi, K. F., Laut Mertha Jaya, I. M., & Esquivias, M. A. (2022). Exploring the link between cashless society and cybercrime in Indonesia. *Journal of Telecommunications and the Digital Economy*, 10(3), 58–76.
- Merton, Robert (1938). **Social Structure and Anomie**. *American Sociological Review* 3(5): 672–682.
- Mohammed, E. Y., Al Rawashdeh, A. Z., Al Arab, A. R., & Nasefi, S. (2023). Social Engines of Cybercrime in Society. *Sociology of Digital Crime. Kurdish Studies*, 11(3), 394–402.
- Nagathota, J., Kethar, J., & Gochhayat, S. P. (2023). Effects of Technology and Cybercrimes on Business and Social Media. *Journal of Student Research*, 12(4).
- Ngo, E. (2020). *Social Media: The Unseen Risks of Cybercrimes* (Doctoral dissertation, Anna Maria College).
- Patton, D. U., Hong, J. S., Ranney, M., Patel, S., Kelley, C., Eschmann, R., & Washington, T. (2014). Social media as a vector for youth violence: A review of the literature. *Computers in Human Behavior*, 35, 548–553.
- Phillips, K., Davidson, J. C., Farr, R. R., Burkhardt, C., Caneppele, S., & Aiken, M. P. (2022). Conceptualizing cybercrime: Definitions, typologies and taxonomies. *Forensic sciences*, 2(2), 379–398.
- Phillips, K., Davidson, J. C., Farr, R. R., Burkhardt, C., Caneppele, S., & Aiken, M. P. (2022). Conceptualizing cybercrime: Definitions, typologies and taxonomies. *Forensic sciences*, 2(2), 379–398.

- Rafli, M., Nestiadi, A., Kurniasih, S., & Leksono, S. M. (2024). Website Development on TNUK Biodiversity Material Based on Research Results to Improve Students Conservation Literacy. *Jurnal Penelitian Pendidikan IPA*, 10(2), 738-748.
- Rahi, S., Ghani, M. A., & Ngah, A. H. (2020). Factors propelling the adoption of internet banking: the role of e-customer service, website design, brand image and customer satisfaction. *International Journal of Business Information Systems*, 33(4), 549-569.
- Rughiniş, R., Bran, E., Stăiculescu, A. R., & Radovici, A. (2024). From cybercrime to digital balance: How human development shapes digital risk cultures. *Information*, 15(1), 50.
- Sarkar, G., & Shukla, S. K. (2023). Behavioral analysis of cybercrime: Paving the way for effective policing strategies. *Journal of Economic Criminology*, 100034.
- Semerádová, T., Weinlich, P., Semerádová, T., & Weinlich, P. (2020). Looking for the definition of website quality. *Website quality and shopping behavior: Quantitative and qualitative evidence*, 5-27.
- Sharma, M. (2021). *A dissertation on impact of social media on journalism* (Doctoral dissertation).
- Sharma, V., Manocha, T., Garg, S., Sharma, S., Garg, A., & Sharma, R. (2023, February). Growth of Cyber-crimes in Society 4.0. In *2023 3rd International Conference on Innovative Practices in Technology and Management (ICIPTM)* (pp. 1-6). IEEE.
- Shenk, J. S., & Westerhaus, M. O. (1991). Population definition, sample selection, and calibration procedures for near infrared reflectance spectroscopy. *Crop science*, 31(2), 469-474.

- Silva, M. G. T., Mello, A. C. R. D., & Nishijima, M. (2022). Traditional written media coverage and cybersecurity events: the NSA case. *Opinião Pública*, 28(1), 268–291.
- Singh, S., & Shah, S. N. (2022). Impact of cybercrime on children & adolescents. In *About the confèrence* (p. 127).
- Sohana, S., & Mukta, R. B. M. (2016, May). Agent command manipulation system using two keys encryption model. In *2016 5th International Conference on Informatics, Electronics and Vision (ICIEV)* (pp. 193–198). IEEE.
- Vaismoradi, M., Turunen, H., & Bondas, T. (2013). Content analysis and thematic analysis: Implications for conducting a qualitative descriptive study. *Nursing & health sciences*, 15(3), 398–405.
- Villaespesa, E., & Stack, J. (2015). Finding the motivation behind a click: Definition and implementation of a website audience segmentation. In *Museums and the Web* (pp. 8–11).
- Wright, D., & Kumar, R. (2023). Assessing the socio-economic impacts of cybercrime. *Societal Impacts*, 1(1-2), 100013.
- Wright, D., & Kumar, R. (2023). Assessing the socio-economic impacts of cybercrime. *Societal Impacts*, 1(1-2), 100013.